Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

FINANCIAL DIVERSIFICATION AND ITS IMPACT ON THE IRAQI ECONOMY

Abstract

The topic of financial diversification is one of the important matters for the development of economies , because it defines the economic identity of society and its goals that it aspires to achieve .By examining the definition of diversification , we notice that it has become a general topic for all developed countries through their experiences in the economic fields. The researcher addressed the issue of financial diversification , which is an important part of economic diversification , in order to identify the most important obstacles that stand in the way of achieving this goal by the economic planner , who has been trying for a long time to put visions before those in charge of the economic process. Most of the studies and research that the researcher reviewed attributed the reasons for the deterioration of economic activities to government negligence and to some of the problems that the Iraqi economy was suffering from , and at the forefront of these problems were the successive were that contributed greatly to the decline in the economic performance of most of these activities . This research focuses on a very important issue , which is that despite the great revolution in the volume of public revenues achieved over the course of two decades , these revenues are occupied with distinction by the oil sector , as the volume of oil exports reaches a rate of up to 93% of the volume of local exports abroad . This corresponds to this Exports and imports amount to 5$ billion worth of petroleum derivatives annually . Here is the paradox that the researcher tried to put recommenendations on to be a path for researchers who want to delve into the field .

Information

Received: 1/3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

التنويع المالي واثره في الاقتصاد العراقي

أ . م . د. رزاق ذياب شعيبث الناشي — الباحث : عتاب عجمي فرج

جامعة المثنى : كلية الإدارة والاقتصاد — جامعة المثنى : كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يشكل موضوع التنويع المالي واحدا من الامور الهامة لتطور الاقتصادات ، لكونه يحدد الهوية الاقتصادية للمجتمع واهدافه التي يتطلع لتحقيقها ، ومن خلال الوقوف على تعريف التنويع نلاحظ انه امسى موضوعا عاما لجميع الدول المتقدمة من خلال تجاربها في المجالات الاقتصادية. تناول الباحث موضوع التنويع المالي الذي هو جزءا هاما من التنويع الاقتصادي ، للوقوف على اهم العوائق التي تقف امام تحقيق هذا الهدف من قبل المخطط الاقتصادي الذي كان يحاول منذ مدة طويلة وضع التصورات امام القائمين على العملية الاقتصادية. ان اغلب الدراسات والبحوث التي اطلع عليها الباحث كانت ترجع أسباب تدهور الأنشطة الاقتصادية الى الإهمال الحكومي والى بعض المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي ، وفي مقدمة تلك المشاكل الحروب المتعاقبة التي ساهمت الى حد كبير في تراجع الأداء الاقتصادي لأغلب تلك الأنشطة. يركز هذا البحث على مسألة غاية في الأهمية وهي على الرغم من الثورة الكبيرة في حجم الإيرادات العامة المتحققة وخلال عقدين الا ان هذه الإيرادات يستحوذ عليها وبامتياز القطاع النفطي ، حيث يبلغ حجم الصادرات النفطية نسبة تصل الى 93% من حجم الصادرات المحلية الى الخارج ، يقابل هذه الصادرات استيرادات تصل الى ما قيمته 5 مليار دولار سنويا من المشتقات النفطية ، وهنا المفارقة التي حاول الباحث وضع التوصيات عليها ليكون طريقا للباحثين الذين يرغبون في الخوض في المجال.

المقدمة :

مر الاقتصاد العراقي خلال السنواتً الأخيرة بظروف اقتصادية صعبة نتيجة تفاقم الاختلالات الهيكلية ، والأزمة الصحية العالمية. فقد عجزت الدولة عن تقديم موازنة 2020 وإقرارها نتيجة انهيار أسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية إلى دون الربع في بعض الشهور. وقد تزامن ذلك مع تضخم النفقات الحكومية بشكل كبير، مما دفع الحكومة إلى الاقتراض قرابة (27) ترليون دينار لتامين التمويل اللازم للرواتب وبعض النفقات الضرورية. وقد نشرت وزارة المالية مؤخرا ملخصاً للتقرير نصف السنوي للبنك الدولي حول العراق، والذي يوجز اهم التطورات والاحداث الاقتصادية المتحققة عام 2021 .وقد شهد الاقتصاد العالمي تعافياً ملموساً عام 2021 نتيجة تحسن الوضع الصحي وارتفاع معدلات التطعيم حول العالم وتراجع الاصابات بكوفيد-19. وقد بدأ النمو الاقتصادي في العراق بالتعافي تدريجيًا في أعقاب الانكماش الذي أصابه نتيجة جائحة كورونا خلال العام الماضي، ويعود ذلك جزئياً إلى زيادة النشاط الاقتصادي غير النفطي. أما تعافي القطاع النفطي فقد كان له الاثر الأبرز في تغيير مسار الاقتصاد العراقي، ومن المتوقع ان يؤدي التحسن في ظروف سوق النفط العالمية إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط وتحقيق فوائض مالية تسهم في تقليص الديون المتراكمة . يعد العراق أحد أكثر البلدان المعتمدة على النفط في العالم، إذ شكلت عائدات النفط، خلال العقد الماضي، أكثر من (99%) من صادراته، و قرابة (85%) من ايرادات الموازنة العامة، و قرابة (42%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو اعتماد مفرط على النفط يعرض الاقتصاد العراقي لتقلبات الاقتصاد الكلي. وقد كان لتراجع الايرادات النفطية، نتيجة جائحة كورونا، تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، والذي تقلص بنسبة (15.7%). كما أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى انخفاض كبير في النفقات العامة، وخاصة الاستثمارية منها، مما زاد من انكماش الاقتصاد العراقي عام 2020 .

أهمية البحث:

يعد موضوع التنويع المالي من المواضيع المهمة جدا في تعزيز الإيرادات للدولة وخاصة في دولة مثل العراق تعتمد على 95%من إيراداتها على مبيعات النفطية الخام وهذا خاضع الى الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط مما يهدد الاستقرار في عملية التنمية والبناء الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تنبثق مشكلة البحث من كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز ولكونه اقتصاد احادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية ، وهذه مشكلة مزامنة زامنت الاقتصاد العراقي منذ 1958

حتى يومنا هذا مما اصبح عائقا حقيقيا في طريق التطور والتنمية والتنويع الاقتصادي بصورة عامة والتنويع المالي بصورة خاصة.

فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية مفادها (يمكن تحقيق التنويع المالي في ظل فلسفة الاقتصاد العراقي).

هدف البحث :

يهدف البحث الى وضع مجموعة من الحلول الناجحة للسيطرة على الموارد المالية المتوفرة نتيجة لبيع النفط الخام ، لتحفيز القطاعات الاقتصادية الخاملة ، بأتباع الطرائق النظرية السليمة للوصول الى هذا الهدف من خلال تحليل واقع القطاع المالي للاقتصاد العراقي وكيفية توجيه الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية والتعرف على اهم القطاعات التي بالأمكان الاستفادة من تطويرها لتكن رافدا ماليا دائما للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تعزيز موارد الموازنة العامة بما يخدم تطوير الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

الاطار النظري

أولا : مفهوم التنويع المالي:

يعرف التنويع المالي على انه: امساك او اختيار تشكيلة من الموجودات بهدف تقليل درجة المخاطرة الى ادنى مستوى لها دون التضحية بعنصر المردودية (2)(الموسوي ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ،ص 6)

كما يقصد به: توزيع الأموال على أنواع مختلفة من الأصول المالية ، بغرض تدنئة مخاطر الاستثمار.

ويعرف أيضا : هو انتشار رأس المال عبر الأصول المختلفة ذو مستويات المخاطر المختلفة مستويات المخاطر المختلفة وذلك لتقليل الخطر الكلي والحد من الخسائر المالية.(3) http://alpari.com

وأيضا : ويعني توزيع الأموال المستثمرة على اكثر من أداة استثمار ، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار والنقد والمعادن والسلع الأساسية .(4)(عائشة ، 2010:ص:79)

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ ان جوهر التنويع يكمن في تقليل المخاطر. ولذلك يعرف أيضا على انه استراتيجية تهدف لتخفيض مخاطر الاستثمار او المحفظة دون التضحية بالعائد من خلال الاستثمار في عدة أصول مالية ذات خصائص مختلفة.

ثانيا : أهمية التنويع المالي:

تكمن الفكرة البديهية وراء التنويع المالي في فتح صفقات متعددة لتقليل المخاطر الاجمالية، حيث يقول المثل القديم " لا تضع كل البيض في سلة واحدة " حيث يجب تطبيق نفس الشي في الاستثمار. نظرا لان جميع الاستثمارات تحتمل التعرض للمخاطر، فأن التنويع المناسب امر بالغ الأهمية لأنه من المتوقع ان يقلل من المخاطر الاجمالية لمحفظة التداول.

ثالثا :أنواع التنويع المالي:

1 – التنويع البسيط (الساذج): يقصد به زيادة الورقة المالية الى ورقة مالية او مجموعة من الأوراق المالية بشكل عشوائي، فليس بالضروري ان يؤدي هذا التنويع لتخفيض خطر المحفظة. كما قد يؤدي الى زيادته عند اختيار ورقة مالية غير مناسبة. (5) (الفريجي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،2008: ص:77)

2 – تنويع ماركوفيتر: يختلف هذا النوع من التنويع عن سابقه بكونه يعتمد في اختياره للورقة المالية على معيار عائد – مخاطرة وكذلك على معامل الارتباط، الذي يقيس طبيعة تحرك عوائد الأوراق المالية المختلفة، أي مقدار واتجاه تحرك عائد كل ورقة وعلاقتها بالأوراق الأخرى، كما ان فاعلية سياسة التنويع تتوقف على ضعف وقوة معامل الارتباط. (6) (المرجع نفسه، ص:78) (مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ،2006، ص:130)

3 – التنويع الافقي : هو عندما تتضمن المحفظة المالية أدوات من نفس النوع من الأوراق المالية ، ويمكن ان يكون التنويع واسع النطاق مثل الاستثمار في عدد من الأسهم في نفس الفرع او القطاع او اسهم قطاعات مختلفة كما هو في هذا المثال فأن الاستثمار في اسهم كل من الشركة العربية للأسمنت وشركة الفوسفات وبنك الرافدين يعد التنويع الافقي ، والتنويع الافقي يؤدي الى انخفاض مخاطر الاستثمار فاذا انخفض سعر سهم الشركة العربية للاسمنت فقد لا ينخفض سعر سهم بنك الرافدين لأن معامل الارتباط بين قطاع

الصناعة سالب مع قطاع البنوك وبذلك تنخفض المخاطر على المحفظة التي تتنوع ادواتها افقيا.

4 – التنويع الرأسي: هو الاستثمار بين الأنواع المختلفة من الأوراق المالية ويمكن ان يكون التنويع واسع جدا مثل تنويع مكونات المحفظة المالية لتشمل السندات والأسهم، او أكثر من الأدوات المالية المختلفة الأخرى، مثل تنويع الاستثمارات في مختلف أنواع الأوراق المالية سواء أكانت ثابتة الدخل أو متغيرة الدخل قليل المخاطرة أم مرتفعة المخاطر. والتنويع الرأسي سيكون من خلال استثمار بعض الأموال في الأسهم الدورية او في أسهم المضاربة او في أسهم الدخل والاستثمار في السندات سواء أكانت سندات حكومية خالية من المخاطر أم سندات حكومية طويلة الاجل او في سندات الشركات العريقة او سندات ذات الدخل مرتفعة المخاطر او الاستثمار في المشتقات المالية مرتفعة المخاطر.

رابعا : شكل رقم (1) العلاقة بين التنويع المالي والتنمية الاقتصادية

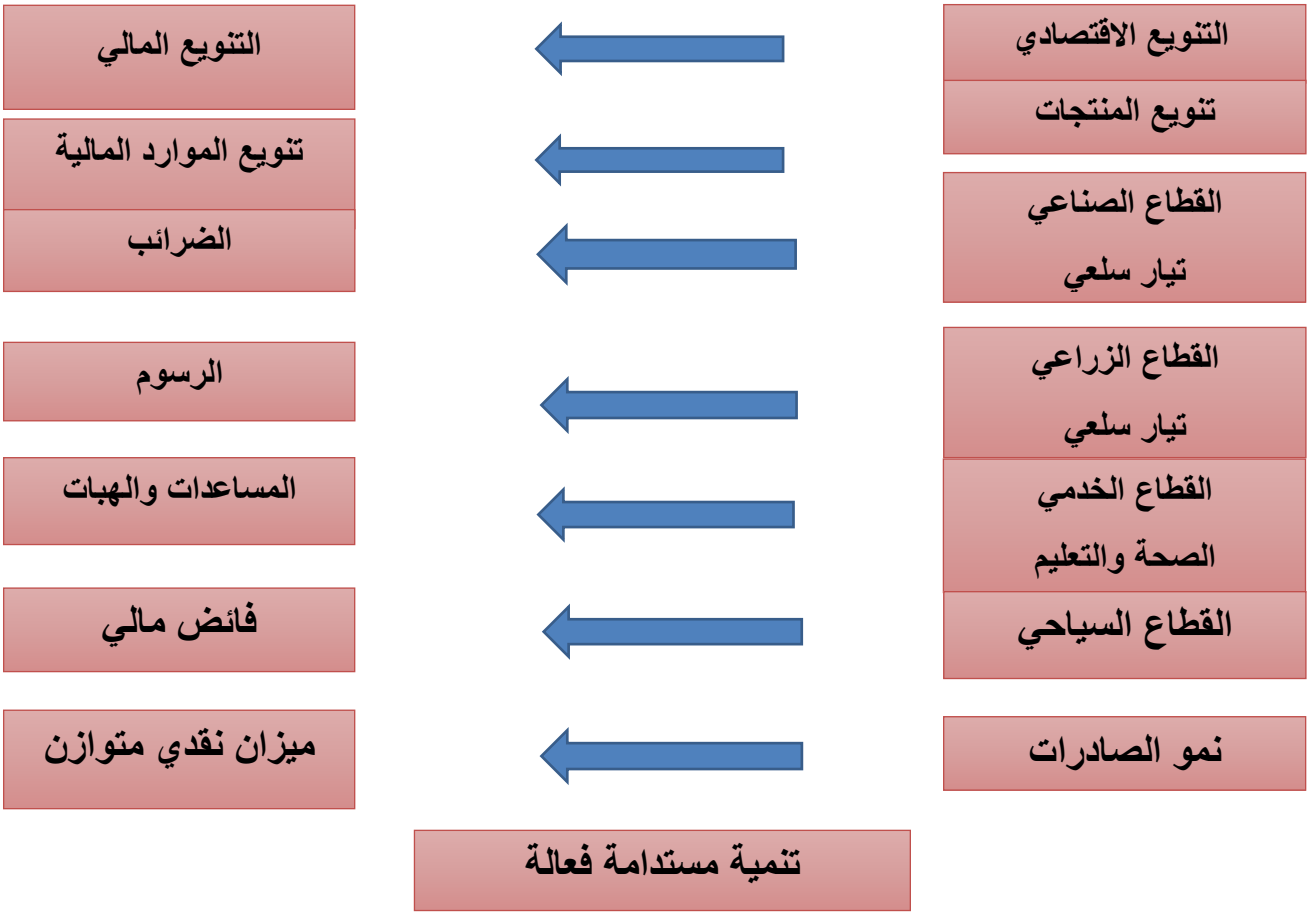

يوضح الشكل البياني اعلاه الية الحصول على الموارد الاقتصادية بالاعتماد على مفهوم التنويع المالي ، ومن خلال الشكل التوضيحي يتضح لنا ان العلاقات الاقتصادية بين القطاعات تكون ذات مردود مالي متنوع ، اذن اعتماد مصادر متعددة للدخل يعطي الحرية للحكومة التصرف بصورة طبيعية دون الحاجة إلى الاقتراض او التخوف من الازمات التي تصيب العالم ،ان الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل والخروج من ربقة عنصر الدخل اليتيم لن تتم إلا برؤية واعية تعتمد جملة من السياسات الاقتصادية المتدرجة والصبورة ولكنها ملحة وضرورية لمواجهة الكوارث التي يخلقها الاستمرار في الاعتماد على القطاعات غير الانتاجية، ومن ذلك:

- سياسات اقتصادية تحفز الاستثمار وتخلق بيئة أعمال جيدة، وهو أمر لن يتحقق إلا بجملة شروط قانونية ومؤسسية وموضوعية، تتعلق الاولى

بمنظومة لوحية محفزة تؤسس لها وتسبقها الشروط الرئيسة لبيئة الأعمال الجالبة للاستثمار، والتي يشكل الأمن والقضاء العادل وسيادة القانون والحكم الرشيد ركائزها .

- تقوية تنافسية الاقتصادات من خلال وضع استراتيجيات تنموية تهدف إلى خلق اقتصاد منوع ومنتج وقادر على تجاوز التبعية الاقتصادية التي يخلقها الارتباط العضوي للقطاعات الريعية بالخارج.

- دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة والورش الصناعية دعما فنيا وماليا، وتوجيه القطاع المصرفي للنهضة بهذا القطاع الفرعي المهم، وهو أمر يحققه التوجه نحو الاستخدام الواسع لصيغ العمل المصرفي الإسلامي القائمة على المشاركة، حيث تُحقق الوساطة المصرفية هدفها النوعي بتوفير التمويل للآلاف من صغار المستثمرين وجيوش العاطلين، وهو ما سيخلق قاعدة صناعية وطنية تشكل نواة قطاع صناعي وطني هو وحده القادر على خلق قيمة مضافة حقيقية وكبيرة، فضلا عن ان خاصيته كقطاع انتاجي تقضي على كل سلبيات سوء توزيع الدخل المسؤولة عن الفقر النقدي وفقر القدرات المسؤول مسؤولية مباشرة عن تخلف البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء .

لقد ان الاوان لان تخرج البلدان العربية من معادلة التابع الذي يقتصر دوره على توفير خامات الصناعات الثقيلة والخفيفة للعالم الصناعي، ثم يكون عليه ان يستورد حتى الإبرة في عملية تبادل عولمتها كاذبة، قائمة على تحفيز الاستهلاك واحتكار التكنلوجيا، ولعل أهم الاستراتيجيات في هذا السبيل هي السعي إلى تكوين اقتصاد متطور بعيد عن اقتصاد الريع الواحد الذي يقوم على تحسين التعليم وتحديثه والإنفاق عليه بما يمكن من رفع المحصلة من الموارد المالية والبشرية واستدامة التنمية بالتطور التكنولوجي المدعوم بتشكيل ثقافة هي وحدها الكفيلة بتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي حقيقي، وتلك هي التنمية المستدامة .(8)(الخياط ، الدراسات الاستراتيجية)

خامسا : قياس التنويع المالي :

هناك جملة من الطرائق لقياس التنويع المالي ويعتمد أحيانا على ثلاث طرائق لقياس التنويع، قائمة على التنوع والجودة والمخرجات ، ويستند قياس هذه المقياس على تنوع الأنشطة الاقتصادية بغض النظر عن جودتها وترتبط هذه المقاييس بمفهوم التكييف او التغيير الهيكلي، كونها تأخذ بعين الاعتبار تحول الأنشطة (تحول الإنتاج) كونها تقدم قيمة مضافة اكبر، او تقدم ميزة تنافسية ، وهنا تأخذ المقاييس التي تستند في حسابها الى المخرجات التغييرات التي تحصيل في الإنتاج الاقتصادي الذي يقوم بالأساس على عناصر غير الموارد .

اما فيما يخص مقاييس التنوع والجودة فأنها مقاييس معقدة تقوم بالأساس على فكرة البيانات الكثيرة المصنفة حسب القطاعات الاقتصادية والتي تعاني من ضعف الجودة والتغطية غير المتساوية ، وفي بعض الأحيان انعدام المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، هذا الامر يحد من تحليل هذه البيانات وعدم الوصول الى نتائج حقيقية تعكس المستوى الفعلي للاقتصاد . (9) (جمعة ، 2017 ،ص : 571)

ان هذه المقاييس القائمة على التنوع تتأثر بشدة التغييرات الخارجية ، وتعد ادق بالصدمات الخارجية .

ان استخدام المقياس القائم على المخرجات والذي لا يعتمد على الموارد لقياس التنويع .(10)(جيفونز ، 2014 :68)

سادسا :معايير التنويع المالي :-

يلجا اغلب الاقتصاديين لتقييم نجاح تجربة التنويع المالي إلى مجموعة من المعايير الأساسية ذات الابعاد الواقعية والتي من الممكن تطبيقها للوصول إلى الهدف الأساسي لهذه السياسة، والتي نستطيع من خلالها قياس درجة التنويع المالي التي وصلت اليها الانشطة الاقتصادية محليا، والتي من شانها معرفة مدى تطور هذه الانشطة ومعرفة أثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي تتلخص بجملة من النقاط الرئيسة وهي كما يأتي: - (11)(الاسكوا،2001:34)

1 - دور انشطة القطاع الخاص بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

2- معرفة الانشطة الاقتصادية التي تسهم بقوة في الصادرات المحلية .

3- مدى اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية ومدى تطور هذا القطاع الحيوي.

4- العلاقة بين أسعار المورد النفطي واستقرار الناتج المحلي الإجمالي.

5- نسبة التغيير الكلي في هيكل الاقتصاد المحلي.

6- قياس حجم البطالة قبل وبعد تطبيق سياسة التنويع المالي من خلال التعرف على حجم العمالة وحسب القطاعات الاقتصادية.

7- تطور الصادرات المحلية أمام الاستيرادات من الخارج.

بعد التعرف على أهمية التنويع ومؤشراته لا بد لنا من الوقوف على أفضل الاليات المتبعة في الاقتصاد للتحول نحو اقتصاد نامٍ من خلال الوقوف على النمط الملائم للاقتصاد العراقي، وبالرجوع إلى الادبيات الاقتصادية لاحظ الباحث وجود نمطين من التنويع أحدهما افقي والأخر عمودي، فالتنويع الافقي هو التنويع الذي يهدف إلى خلق المنافع وفرص العمل الجديدة وكذلك خلق سلع جديدة داخل القطاعات الاقتصادية نفسها، وهذا يعني انتاج سلعً لم تكن موجودة أصلا في النشاط الاقتصادي المنتج نفسه.

اما التنويع العمودي هو التنويع الذي يستلزم إضافة مرحلة انتاجية إلى مدخلات الانتاج المحلية، وهو هنا يعني التحول من انتاج وتصدير السلع الخام إلى انتاج وتصدير السلع المصنعة محليا .(12) (محمد ،2011،ص : 20)

ولهذا السبب فان عملية التنويع بشكل عام تهدف إلى تدعيم هيكل الانتاج، وتوليد قطاعات اقتصادية جديدة تدر الدخل، وهنا ينخفض الاعتماد على إيرادات القطاع القائد للاقتصاد، وهذه العملية ستؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى قادرة على توفير فرص عمل اكثر انتاجية للأيدي العاملة محليا ، ومن ثم يرتفع معدل النمو في الاجل الطويل.

يضاف إلى ذلك اعتماد الأجراء الضريبي كأجراء دائم لهذه العملية للسيطرة على المخاطر التي تصاحب عملية التنويع نتيجة لاعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بشكل كبير يصل في بعض الأحيان إلى (95%) وهذا دليل واضح على عدم استقرار الاقتصاد العراقي كونه معرضا للتقلبات التي تحدث في سوق النفط العالمية.

<u>سابعا : الأسباب الرئيسة لاعتماد سياسة التنويع المالي :</u>

نحن نعرف ان الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الريع يعتمد بصورة أساسية وكبيرة على الإيرادات النفطية وتصل نسبة اعتماده إلى (95%) في بعض الأحيان ونتيجة للتقلبات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي التي تصيب أسعار النفط تخلق التقلبات جملة واسعة من المشاكل للاقتصاد العراقي وتدخله في أزمات وهي ذات اثار كبيرة ، وهنا تستدعي الضرورة إلى سياسة التنويع المالي لما لها من تأثير مباشر وكبير في النمو الاقتصادي وكذلك نقل مسارات التنمية الاقتصادية ، اذن هنا يكون التنويع هدفا وطنيا يسعى واقع السياسة الاقتصادية لتحقيقه وهو بمثابة الدرع الذي يحمي الاقتصاد ويعطيه مرونة عالية للتكييف مع الظروف الطارئة ،والاهم ان لهذه السياسة مزايا مهمة كونها تحقق مستويات عالية من العمالة وهي بذلك أسهمت في الحد من تفشي ظاهرة البطالة التي أصبحت من سمات الاقتصاد العراقي.

ونتيجة لما سبق تكون المحصلة الحصول على قيمة مضافة أعلى محلياً وكذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال المشاريع المستحدثة والمساهمات الجديدة لقوة العمل التي دخلت في النشاط الاقتصادي.

ان هذه السياسة تعد واحدة من اهم السياسات التي يجب اتباعها لكونها ذات اثر طويل الاجل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الاستقرار السياسي كونها تسهم في معالجة ظاهرة البطالة وتخلق لقوة العمل مستوى امان عال تجاًه المستقبل، من خلال فتحها افاقا لأنشطة اقتصادية متنوعة.

إضافة إلى ذلك فان سياسة التنويع المالي بمثابة صمام أمان أمام الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية ،لكونها أكثر مرونة لهذه التطورات، وهي بذلك تصل في الاقتصاد إلى الهدف الأسمى الا وهو تحقيق معدلات نمو عالية واستقرارا اقتصاديا يتمتع بمرونة عالية.(13)(ستار ،2023،ص :21-22)

<u>ثامنا : اهم النتائج المتوقعة من اعتماد سياسة التنويع المالي-:</u>

1 - تقليل الاعتماد على الريع الواحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وهنا يمكن القول تقليل المخاطر التي يتعرض لها هيكل الانتاج، وبديهي ان أي اقتصاد يعتمد مورداً واحداً في تمويل النفقات فهو معرض للصدمات والمشاكل والمخاطر بأنواعها. (14)(العذاري،2018:84-83)

2 - يؤدي انخفاض سعر النفط في السوق العالمية إلى انخفاض قيمة الصادرات المحلية وهذا يعني

تراجع العائدات من العملات الأجنبية، وهذا سيؤثر بشكل كبير في قدرة الدولة التمويلية، وينعكس في مستويات التنمية الاقتصادية.(15)(البنك الدولي ،2003 ،ص 14 :)

3 - يعد الاستخراج المستمر للنفط استنزافا للثروة وكذلك لمخزون راس المال، وهذا على عكس سياسة التنويع التي تدعم الاعتماد على مصادر متنوعة ومتعددة.

4 - ان لتذبذب أسعار النفط عالمياً وعدم استقرار الطلب عليه يؤدي إلى تقلبات في كمية الصادرات النفطية وكذلك الإيرادات، ومن ثم تأثر مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي إلى تراجع الأداء الاستثماري وفرص العمل.

5 - يرفع التنوع الاقتصادي من روابط تكامل القطاعات الاقتصادية من حيث توجيه الوفرات في القطاعات النشطة إلى القطاعات غير النشطة، إضافة إلى الاستفادة القصوى من منتجات القطاعات الاقتصادية كمواد اولية في صناعة السلع والخدمات لبعض الانشطة الاقتصادية الأخرى، مما يسهم في تقوية انتاجية هذه القطاعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

6 - تقليل الاعتماد على الريع النفطي كمورد وحيدً لتمويل الحاجات العامة للمجتمع.(16)(مرزوك،56:2018).

المبحث الثاني

الجانب العملي : تحليل الواقع المالي في العراق

جدول (1)

الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004- 2020) (مليون دينار عراقي)

السنة	النفقات الاستثمارية 1	معدل نمو % 2	النفقات العامة 3	نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة% 4
2004	3014733	-	32117491	9.38
2005	4572018	51.65	26375175	17.33
2006	6027680	31.83	38806679	15.53
2007	7723043.7	28.12	39031232	19.78
2008	11880675	53.83	59403375	20
2009	10513405	-11.50	52567025	20
2010	16130866	53.43	70134201	23

2011	17832113	10.54	78757666	22.64
2012	29350952	64.59	105139576	27.91
2013	34647000	18.04	119127556	29.08
2014	24930767	-28.04	115937762	22.22
2015	18564676	-25.53	70397515	26.37
2016	15894009	-14.38	75055865	23.69
2017	16464461	3.58	75490115	21.81
2018	13820333	-16.05	80873189	17.08
2019	24422590	76.71	111723523	21.85
2020	3208905	-86.86	76082443	4.21

النفقات الاستثمارية

هي النفقات التي تعبر عن الانشطة الحكومية في مجالات الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية وتتمثل بجملة المخصص الذي يعتمد اساسا على سد حاجة الإنفاق الرأسمالي . ويمكن توضيح تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2020) من خلال الجدول الآتي :

يتضح من الجدول (2) ارتفاع النفقات الاستثمارية في العام (2005) إلى (4572018) عما كانت عليه في عام (2004) (3014733) بمعدل تغير بلغ (51.65%)، في حين زادت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة من (9.38%) عام (2004) إلى (17.33%) عام (2005)، سبب ذلك هو ارتفاع النفقات الاستثمارية بمقدار أكبر من ارتفاع النفقات العامة ،وفي عام (2006) ارتفعت النفقات الاستثمارية إلى (6027680) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (31.83%)، واستمرت هذه الارتفاعات في النفقات الاستثمارية بمعدلات نمو موجبة حتى عام (2009) الذي تراجعت فيه إلى (10513405) عنها في عام (2008) حيث سجلت (11880675) بمعدل نمو سالب بلغ (-11.50%)، في حين بلغت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (20%) وهي النسبة نفسها عام (2008)، وان سبب هذا الانخفاض في النفقات الاستثمارية يعود إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط سوق النفط الدولية وما خلفته من انخفاض في حصيلة الايرادات العامة، مما انعكس بشكل سلبي على النفقات الاستثمارية. أما في عام (2010) فقد عادت النفقات الاستثمارية إلى الارتفاع إلى (16130866) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (53.43%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة إلى (23%) عما كانت عليه في عام (2009)، وذلك لاستقرار الظروف السياسية والامنية في العراق بالإضافة الى أرتفاع حجم الإيرادات العامة والناجمة عن تحسن مستوى الاسعار العالمية للنفط والذي سجل (105.9) مليار دولار، واستمرت هذه الارتفاعات حتى عام (2013). في حين انخفضت النفقات الاستثمارية عام (2014) إلى (24930767) بمعدل نمو سالب بلغ (28.04%)، يعزى ذلك الانخفاض إلى الازمة المزدوجة ،وتوصيات صندوق النقد بالضغط على الإنفاق الاستثماري غير النفطي غير المبرر، ثم بعد ذلك استمرت بالانخفاض حتى عام (2018).

أما في عام (2019) فقد عادت النفقات الاستثمارية إلى الارتفاع إلى (24422590)

مليون دينار بمعدل نمو بلغ (76.71%)، في حين ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة إلى (21.85%) عما كانت عليه في عام (2018). سجل الإنفاق الاستثماري خلال عام (2020) انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (-86.86%) ليبلغ (3208905) مليون دينار مقابل (24422590) مليون دينار عام (2019)، في حين انخفضت نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (4.21%)، ويعزى هذا الانخفاض إلى انتشار وباء كورونا وتوقف أغلب المشاريع فضلا عن تدني الإيرادات العامة مما أدى إلى تقليص النفقات العامة لاسيما الاستثمارية لجميع القطاعات، كما موضح في الشكل ادناه

جدول (2)

تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004- 2020) (مليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات العامة 1	معدل نمو % 2	الناتج المحلي الاجمالي اسعار جارية 3	نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي% 4
2004	32982739	-	53235358.7	61.95
2005	40502890	22.80	73533598.6	55.08
2006	49055545	21.11	95587954.8	51.31
2007	54599451	11.30	111455813	48.98
2008	80252182	46.89	157026061.6	51.10
2009	55209353	-31.20	130642187.0	42.25
2010	70178223	27.11	162064565.5	43.30
2011	108807392	55.04	217327107.4	50.06
2012	119817224	10.11	254225490.7	47.13
2013	113840076	-4.98	273587529.2	41.61
2014	105364301	-7.44	266420384.5	39.54
2015	66470253	-36.91	194680971.8	34.14
2016	54839219	-17.49	196924141.7	27.62
2017	77422173	41.18	221665709.5	34.88

2018	106569834	37.64	268918874.0	39.62
2019	107566995	0.93	262917150.0	40.91
2020	63199689	-40.24	198774325.4	31.79

المصدر:

العمود (1،3) بالاعتماد على بيانات - البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات (2004-2020)

من خلال المراجعات المتواصلة لنشاط الايرادات العامة طيلة السنوات العشرين الماضية ، نلحظ ان الإيرادات العامة تعتمد بالأساس على نشاط اقتصادي واحد، وهو الإيرادات المتحققة من خلال بيع النفط الخام ، وهذه تعد نقطة سلبية تؤشر في الاداء المالي للاقتصاد العراقي وهي نذير واقعي يحدد سمات الاقتصاد العراقي ، ان النمو الاقتصادي يعتمد على نسب متقاربة من نمو المساهمات القطاعية ، فهو يقيس درجة التطور الاقتصادي ومدى ملاءمة السياسات الاقتصادية لحجم الموارد المتاحة في الاقتصاد ، يتضح لنا من بيانات الجدول رقم (3) ان الايرادات الحكومية سجلت ارتفاعا ملموسا في العام 2005 يقدر ب (40502890) وبتغير يقدر ب(23%) عن السنة السابقة ، وتواصل الارتفاع في نسبة الايرادات الحكومية حتى العام 2009 الذي سجل انخفاضا في حجم الايرادات الحكومية بمقدار(-30%) عن العام الذي يسبقه ، وكان ذلك بفعل الازمة المالية العالمية وتراجع الايرادات المتحققة من القطاع النفطي ، ثم عادت الايرادات الحكومية إلى الارتفاع ابتداءً من العام 2010 وصولا إلى العام 2013 بفعل تعافي الاقتصاد العالمي والخروج التدريجي من الازمة بفعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الامريكية، وتدخلت في السوق بصورة مباشرة من خلال حزمة التحفيز الكبيرة ، في حين ادت الايرادات الحكومية إلى التراجع في العام 2014 ويرجع ذلك بالدرجة الاساس إلى تراجع اسعار النفط العالمية ووصول سعر برميل النفط إلى مستوى (39)$ للبرميل الواحد ، ثم عادت الايرادات الحكومية إلى الارتفاع وتحديدا في العام 2016 بفضل التعافي الذي اصاب اسعار النفط ووصول سعر البرميل إلى (48)$ للبرميل الواحد ، واستمر الارتفاع في اسعار النفط الذي انعكس ايجابيا على الايرادات الحكومية حتى العام 2019 ويمكن تحديد التراجع في الإيرادات الحكومية خلال المدة من العام 2019، ولغاية التعافي العالمي إلى انتشار وباء كورونا على المستوى العالمي والاغلاق الكبير للكثير من الاسواق العالمية .

كما ذكرنا سابقاً، تعتمد الإيرادات العامة اعتمادا رئيساً على النفط الخام وذلك كما يأتي:

جدول (3)

ايراد بيع النفط الخام (2004- 2020) (مليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات النفطية 1	معدل نمو % 2	الإيرادات العامة 3	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة % 4
2004	32625109	-	32982739	98.91
2005	39453950	20.93	40502890	97.41
2006	46908043	18.89	49055545	95.62
2007	53154988	13.31	54599451	97.35

2008	77589443	45.96	80252182	96.68
2009	51752350	-33.29	55209353	93.73
2010	63594168	22.88	70178223	90.61
2011	103061762	62.06	108807392	94.71
2012	111326166	8.01	119817224	92.91
2013	110677542	-0.58	113840076	97.22
2014	97072410	-12.29	105364301	92.13
2015	51312621	-47.13	66470253	77.19
2016	44267063	-13.73	54839219	80.72
2017	65071929	46.99	77422173	84.04
2018	95619820	46.94	106569834	89.72
2019	99216318	3.76	107566995	92.23
2020	54448514	-45.12	63199689	86.15

المصدر : العمود (3،1) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات (2004-2020) .

الايرادات الكمركية

تعرف الايرادات الكمركية بانها فريضة مالية تفرض على السلع المستوردة والمصدرة وهي تعد شكلاً من اشكال الضرائب غير المباشرة ، التي تفرض على السلع والخدمات وتعتبر ايضا ضرائب سلعية وغالبا ما يتم نقل عبئها على المستهلكين النهائيين للسلع والخدمات .

وتأتي الأهمية الاقتصادية للإيرادات الكمركية في رفد الخزينة العامة للدولة بالإيرادات اللازمة وحماية المنتجات المحلية لبعض الصناعات ، وكذلك الدور الذي يمكن ان تؤديه التجارة الخارجية في تنمية اقتصاد السوق .

ومما تقدم يمكن ان نشير إلى مجموعة من الإجراءات المهمة التي يجب على الحكومة اتخاذها لزيادة الايرادات المتأتية من المنافذ الحدودية المتعددة في العراق والاستفادة من تلك الضرائب والرسوم في رفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات من اهمها :

1-تحصيل الضرائب والرسوم وكافة الرسوم الاخرى التي يدفعها المستوردون والمصدرون مقابل حصولهم على الخدمات الكمركية بوصفها مصدرا مهما من مصادر رفد الموازنة العامة للدولة بالموارد المالية.

2-تحقيق الحماية والأمن من خلال مكافحة التهريب للسلع والخدمات الممنوعة (المخدرات ، المواد السامة والخطرة ،الغش التجاري ، وغيرها) سواء كان للداخل او للخارج عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية من خلال التنسيق مع

الجهات الساندة (وزارة الداخلية ، المركز الوطني للسيطرة على المواد المشعة ،....الخ).

3-السيطرة والرقابة المحكمة على المستودعات والمخازن الكمركية سواء من قبل القطاع الخاص أو العائدة إلى المنافذ الحدودية.

4- الالتزام التام بتطبيق الانظمة والقوانين الصادرة من الدوائر الحكومية الاخرى منها دوائر الزراعة والسيطرة ، وزارة الصحة ، وزارة الداخلية ، ....الخ) الخاصة بعملية (المنع والحظر والتقييد بانواع من البضائع ولاوقات محددة ، ويمكن ان تتلخص الاهمية الاقتصادية للإيرادات الكمركية على محمل النشاط الاقتصادي بالنقاط الاتية :

1 - حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الاغراق التي تتبعها بعض الدول من اجل توسيع صادراتها ودعم موازين مدفوعاتها.

2

-ترشيد الاستهلاك والحد من استيراد بعض السلع الضارة والسلع الكمالية وتحويل مواردها من العملة نحو

زيادة حجم الاستثمارات.

3-المساهمة في اعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت في مستويات الدخول لتعزيز مبدأ التكامل الاجتماعي ومستوى الرفاهية بين افراد المجتمع.

4-المساهمة في رفع القدرة التنافسية بين المشاريع الوطنية المنتجة تجاه السلع المستوردة المماثلة بما ينعكس على زيادة استخدام الموارد الاقتصادية ، لاسيما قوة العمل للحد من زيادة معدلات البطالة لرفع معدلات الدخول للفئات المتوسطة والفقيرة مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار.

5- المساهمة الفعالة في التحويل من خلال زيادة الايرادات العامة للدولة ، مما ينعكس ذلك في تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة.

جدول (4)

الايرادات الكمركية للمدة من (2005-2020)

السنة	الايرادات الكمركية	معدل النمو %
2005	1187176	65،13
2006	219032	-5،81
2007	229076	04،0
2008	376539	64،0
2009	590688	56،0
2010	507341	-14،0
2011	436714	-13،0
2012	517867	18،0

2013	596643	15،0
2014	514636	-14،0
2015	416358	19،0
2016	647482	55،0
2017	1236357	91،0
2018	1691731	36،0
2019	1553570	-8،0
2020	1270988	-18،0

المصدر/ وزارة المالية ، الهيئة العامة للكمارك ، الايرادات الكمركية ، للسنوات من (2005-2020).

***العمود (3) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للكمارك.**

ومن خلال الجدول (4) يتضح لنا ان الايرادات الكمركية شهدت ارتفاعا خلال السنة /2005 حيث بلغت (1187176) مليون دينار بمعدل نحو سنوي بلغ (65،13%) مقارنة مع السنة / 2006 التي بلغت فيه الايرادات الكمركية (219032) مليون دينار ، واستمرت الايرادات الكمركية بالارتفاع تدريجيا حتى السنة / 2009 لتصبح (590688) مليون دينار وبمعدل نحو سنوي (56،0%) ويرجع السبب إلى زيادة الحركة التجارية مع الدول التي شهدت توقفا بسبب الاحتلال الامريكي وسيطرة الحكومة على المنافذ الحدودية بعد الاستقرار الامني ، ثم عادت الايرادات الكمركية إلى الهبوط للسنوات (2010،2011) التي حققت حوالي (507341) و (436714) مليون دينار (على التوالي) وبمعدلات نحو سالبة (14،0-) و (13،0-) ، ثم عادت إلى الارتفاع للسنوات (2012،2013) والتي بلغت فيها الايرادات المحققة (517867) و (596643) مليون دينار (على التوالي) وبمعدلات نحو سابقة بلغت (18،0-) و (15،0) ، ثم عادت خلال السنة /2014 إلى الانخفاض بسبب الاحداث الارهابية وسقوط اغلب المحافظات العراقية على ايدي المجاميع الارهابية (داعش) ، وصولا إلى العام السنة /2016و2017 التي شهدت فيها الايرادات الكمركية ارتفاعا ملحوظا بمعدل نحو بلغ (55،0%) و (99،0%) على التوالي بسبب تحرير تلك المنطقة من قبضة المجاميع الارهابية ، ثم عادت مرة اخرى بالاتفاق خلال السنة / 2019 و 2020 على التوالي بسبب انتشار كوفيد (19) فايروس كورونا مما انعكس ذلك سلبا على الايرادات الكمركية كحال القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تأثرت بذلك.

ويمكن القول ان الايرادات الكمركية اتصفت بالتذبذب خلال سنوات الدراسة بالارتفاع والانخفاض.

الايرادات السياحية ونسبة المساهمة في GDP وعدد السياح وحصتهما من الاسواق العالمية في العراق1995-2018.

الجدول (5)

السنة	الايرادات السياحية بالأسعار الجارية(مليون دولار)	الحصة في السوق العالمية	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	عدد السياح
1995	5,5	0,0001	0,1	151351
1996	4,9	0,0001	0.09	128328

287301	0,04	0,0001	4,3	1997
362170	0,04	0,0001	4,8	1998
274962	0,002	0,00009	0,4	1999
340144	0,002	0,003	0,7	2000
880000	0,07	0,009	15	2001
118200	0,2	0,008	45	2002
139500	0,3	0,007	43	2003
102000	0,2	0,02	48	2004
137600	0,6	0,02	186	2005
266922	0,2	0,02	170	2006
504975	0,6	0,06	555	2007
863657	0,6	0,09	867	2008
1,261,921	1,4	0,1	1432	2009
1,517,766	1,4	0,2	1736	2010
1,510,174	0,9	0,1	1557	2011
1,111,492	0,8	0,1	1640	2012
1,681,223	0,9	0,2	1781	2013
———	———	———	———	2014
856423	0.8	0.05	350	2015
1089520	0.9	0.6	386	2016
1212000	0.9	0.6	420	2017
1432500	0.9	0.7	570	2018
1605420	0.9	0.8	687	2019
1000000	%0.1	0.9	900	2022
1500000	%3	1.5	1250	2026
2750000	%5	2.5	3000	2030

وبالرجوع إلى بيانات الجدول السابق الخاص بالإيرادات السياحية نلاحظ المساهمة الخجولة لهذا القطاع على الرغم من امتلاك العراق لموارد سياحية كبيرة ومهمة ذات بعد عالمي وديني وتأريخي، وهذا يؤشر في مدى تطور المساهمة الفعلية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، ان التباين من النسب بالصعود لا يؤشر على تطور كبير في نتاج هذا القطاع ولكن كان نتيجة التغيير

النظام السياسي في العراق حيث لاحظ الباحث ان ما يفوق 50% من هذه المساهمات كانت ترتكز على زيادة العتبات المقدسة في العراق، ويؤشر ايضاً على ضعف الاعلام السياحي وقلة الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الحيوي، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال اقتصاد يعتمد القطاع السياحي في ايراداته نلحظ ان جمهورية مصر العربية تولى هذا القطاع اهمية قصوى وتعده من اهم مصادر الدخل القومي نتيجة لقوة الاعلام السياحي وتوجيه كافة القطاعات لخدمة السياحة في مصر ومن المتوقع حسب أخر بيانات البنك الدولي ان يشهد القطاع السياحي لغاية العام2025 تطورا ملحوظا في اعداد السياح الوافدين وبمعدلات قياسية مقارنة بالأعوام السابقة بعد 2011*.

ان القطاع السياحي في العراق يحتاج إلى نقل الصورة الحقيقية لماهية الانسان العراقي امام الشعوب الاخرى وما يمتلكه هذا الانسان من روح خلاقة واخلاق عالية، تترجم تصديه للحروب والنزاعات وحب الحياة، الامر الذي يسهم في ايصال الرسالة الحقيقية للدور الحكومي ويكون اثر كبير للسياسة الاقتصادية للحكومة في تطوير هذا القطاع الذي يعد واحد من اهم ركائز الثروة المتجددة في العراق. [1]

القطاع السياحي (رؤية مستقبلية)

من خلال القراءة السريعة يرى الباحث انه من الاجدى ان يكون للسياسة المالية دور فاعل في دعم هذا القطاع الحيوي من خلال اعداد خطة استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على قطاع اعلامي فاعل وبالاعتماد على التجارب المشابهة وذات الاوجه المشابهة للاقتصاد العراقي بافتراض عدم وجود النفط، ان نشر ثقافة الوعي السياحي واهمية هذا القطاع تعكس للعالم الثقافة العالية وتأريخ العراق، الامر الذي يجعل منه حافزا قويا لتنشيط الحركة السياحية في العراق. ويكون ذلك بالاعتماد على جملة من الامور المهمة التي من شانها ان تؤدي إلى تطوير هذا القطاع بحلول العام 2025 وهي كالآتي:-

1- اقامة الندوات والمؤتمرات الدولية من خلال دعوة الشركات السياحية العالمية ،وعقد مذكرات تفاهم لتسهم في نقل الخبرات الدولية، والاستفادة القصوى من هذه الخبرات في المجال السياحي، الامر الذي يسهم في تطوير الادارة السياحية محلياً.

2- اعتماد استراتيجية الأعلام السياحي الموجه نحو العالم والاستفادة القصوى من شبكة الانترنت في هذا المجال، كونها ذات انفاق مالي محدود ويعد رؤية على منتدى العالم وبالإمكان ايصال الافكار والرؤية إلى العالم بلحظات.

3- اعداد الكوادر السياحية المحلية من خلال التطوير الاكاديمي وادخال مواد مهمة ذات ابعاد وطنية تدفع باتجاه تطوير الأجيال القادمة في المجال السياحي والاهتمام بموارد البلد.

العمل من خلال السياسة المالية على ايضاح الدور الاقتصادي الحيوي لما تلعبه الايرادات السياحية وبيان دور القطاع السياحي في تنشيط الحركة الاقتصادية للسكان المحليين، اضافة إلى توفيره إلى العملات الصعبة.

كثيرا من الاقتصاديين يرون ان القطاع السياحي قطاع جديد في بذور الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي. وجاء هذا نتيجة لعدم توازنه مع القطاعات الاخرى التي نشأ الاقتصاد العراقي عليها، وهي الزراعة، والصناعة، والتجارة.

ونظرا لهذه الرؤية يستنتج الباحث تصورا كبيرا في هذه الرؤية استنادا إلى الرؤية الكينزية التي تقول "ان هنالك عملية تدهور لولبية في الاقتصاد: إذ انخفضت كميات تصنيع السلع، وأخذت وتيرة الاستغناء عن خدمات العاملين في التزايد الامر الذي من شانه ان يؤثر سلباً على مشاعر، المستهلك والمنتج بالطمانينة والامان" وانطلاقا من هذه الرؤية التي تعد متشائمة يمكن الاعتماد عليها في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال حقنه بأنشطة اقتصادية حديثة توازي انتاجاً جديداً يسهم في خلق حركة اقتصادية ذات مردود ايجابي للاقتصاد، فإذا ما رجعنا إلى بيانات البنك الدولي نلحظ ان اليد العاملة في هذا القطاع اخذت بالزيادات وبوتائر متسارعة على الرغم من ان وفرة السياح القائمة على الطريقة التقليدية في تقديم الخدمة في هذا المجال. والتي تعقد في مجملها على الكثير من الامور مثل توفير الفنادق الجيدة ووسائل الترفيه (المقاهي، دور السينما، وغيرها) أضافة إلى أقامه بعض الغابات التي تسهم في تغيير الأجواء وتلطيفها بالنسبة للسياح. (18)(ستار ، 2023 ،ص :120-121)

[1] هي الفترة التي تغير فيها النظام السياسي لجمهورية مصر العربية والتي شهدت عزوف كبير للسياح المتوجهين إلى مصر واختيارهم بلدان اخرى للسياحة.

ثانيا : استراتيجية تنويع الاقتصاد العراقي من خلال دعم وتمويل التنمية

دور السياسة المالية التدخلية في تطوير الاقتصاد العراقي

1- نمط الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي من أبرز التحديات التي تواجه مخطط السياسة المالية، لكون الإنفاق الحكومي يعتمد بالدرجة الأساس على الايراد النفطي حيث وصلت نسبة الايرادات النفطية في بعض السنوات وكما اشارت الجداول السابقة إلى اكثر من 90% من هيكله ولكون الإنفاق الحكومي مصدرا اساسيا للدخل العائلي وهو المحرك الاساسي لمجمل القطاعات الاقتصادية وبمختلف انواعها.

ومن هذه المقدمة يمكن لنا تصور نضوب المورد الوحيد وهو النفط ، او التخلي عن هذا المورد قد وجدنا ان معظم المستوردين للنفط الخام بدأ ومنذ سنوات العمل على ايجاد البدائل عن هذا العنصر من خلال استخدام الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اضافة إلى استخدام الطاقة الكهربائية في معظم وسائل النقل الحديثة وذلك يمهد للابتعاد عن استخدام النفط.

اضافة إلى ما سبق يمكن القول ان ارتباط الموازنة بشقيها الإيرادي والإنفاقي بأسعار النفط ابعد السياسة المالية عن ممارسة دورها التقليدي في السيطرة على الاداء الاقتصادي للعراق، إذا لم يكن هنالك دور فاعل للسياسة المالية وخاصة بعد العام 2003 في الاداء الاقتصادي كونها تقوم على تبويب الايرادات النفطية كإيرادات شاملة للموازنة العامة ،وتجري الحالة دون تحديث لهذا الاسلوب ويرجع معظم الباحثين هذا الاسلوب إلى ان الاقتصاد العراقي بعد اعتماده اسلوب اقتصاد السوق اهمل الانشطة الاقتصادية المساعدة باعتماده النفط كمصدر أصيل لتمويل الايرادات العامة للدولة.

2- الهيكل الوظيفي

شكل الارتفاع المتزايد لأسعار النفط في الاونة الاخيرة وابتداء من العام 2006 وصولا إلى العام 2014 دافعا كبير للدول الريعية في اتساع قاعدة الوظائف الحكومية الامر الذي اتبع وبنفس الاسلوب من قبل الحكومة العراقية، حيث نلحظ ان الوظائف الحكومية اتسعت وبشكل كبير وجاء الإقبال على الوظائف الحكومية من قبل الافراد نتيجة لمجموعة من العوامل اهمها:

1- الارتفاع الكبير في مستوى الاجر المدفوع للعاملين في القطاع الحكومي وبمعدلات تصل في بعض الاحيان إلى عشرين ضعفاً من ما كان يتقاضاه قبل التحول.

2- اعتماد العراق على مبدأ عدم الاعتداء على غيره دفع بمجموعة كبيرة من الافراد الى الانخراط في القوات المسلحة، وقوى الامن الداخلي ، وبقية القطاعات الامنية كونه ولد حافزا نفسيا لدى الافراد بان العراق مقبل على سنوات ازدهار بعيدة عن الصراعات العسكرية. (19)(صالح،2014: 34).

3- يرى الباحث ان من الضروري ان يكون هنالك اجراءات كفيلة بترشيق الكوادر الوظيفية بما يضمن الاداء الاعلى مقابل الاجر الاعلى والابتعاد عن عسكرة المجتمع لكونها ميزة لازمت الاقتصاد العراقي منذ حقبة الستينيات وإلى وقتنا، الحالي الامر الذي جعل من المجتمع قائماً على الوظيفة، وعلى الرغم من اعتبار الدولة هي القوة الأساسية في تحقيق التنمية المنشودة، الا انها ليست الوحيدة المسؤولة عن هذه العملية فان التنمية البشرية المستدامة تعتمد في جانب مهم منها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من دخول لتحسين المستويات المعيشية، يرى الباحث انه اذا بقي الاعتماد على نفس السياسة الحكومية في التوظيف وصولا إلى العام 2025 ستكون الحكومة عاجزه على الايفاء بالالتزامات المالية تجاه القطاع العام فالمتوقع ان يصل حجم الإنفاق على هذه الطبقة إلى معدلات تتجاوز 65%.

4- ان هنالك مجموعة كبيرة من الدول ترى ان القطاع الخاص هو المصدر الرئيس لفرص العمالة المنتجة كونه يرتبط بعلاقات مع الكثير من القطاعات الاقتصادية فتحريك الاقتصاد وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من السياسات المثلى التي تسهم في وضع حل لمشكلة الميزان التجاري، من خلال مراجعتنا لمعظم القراءات يتضح لنا ان هذه المؤسسات تشتمل على التصنيع والتجارة والعمل المصرفي مضافا اليها التعاونيات بانواعها بإمكانها خلق التوازن في السوق اذا ما

طبقت بصورة صحيحة فالمتوقع اذا ما تم الاستفادة من تعديل التشريعات القانونية وتقديم المزيد من التسهيلات انه في العام 2030 قد وصل إلى مستوى تحقيق الامن الغذائي الكامل من السلع الاساسية.

ان طبيعة النظام الاقتصادي للدولة هو من يحدد النشاط الاقتصادي للسياسة المالية، وهنا يجب على الدولة ان تعطي دورا للقطاع الخاص في العملية الاقتصادية لإحداث نمو اقتصادي في بعض القطاعات، وهذا الامر لا ينفي دور الدولة فالمعروف في اقتصاديات السوق ان الية السوق غالبا ما تفشل (20)(برنامج الامم المتحدة،2008 : 101)، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في التوزيع اضافة إلى خلق بيئة استثمارية من خلال القوانين والتشريعات ،وهذا الامر يستدعي تدخلها لإيجاد الحلول.

3- نمط الايرادات العامة

يعرف الاقتصاد العراقي بانه واجهة جملة من المتغيرات السياسية والأمنية والتشريعية فكل التحولات التي مر بها هذا الاقتصاد وابتداء من حقبة الستينيات ووصولا للوقت الحاضر كان لها انعكاسات مباشرة في رسم ملامح السياسة المالية فبعد ان تحقق التحول الاقتصادي من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد مبني على خدمة المتغيرات الاقتصادية الكلية فكان للإيرادات النفطية الحصة الاكبر وكان تغير اسعار النفط وبمعدلات متسارعة فعند رجوعنا إلى العام 1990 نلحظ ان سعر البرميل للنفط في تلك المرحلة كان يبلغ (17) دولار امريكي وظل هذا السعر يتذبذب ولكن بارتفاعات بسيطة وصولاً إلى العام (2000) الذي شهد قفزة كبيرة في أسعار النفط وابتداء من العام 2003 بدأ العراق مرحلة اعادة تصدير النفط بعد ان تم رفع العقوبات الاقتصادية فبلغ حجم الصادرات اليومية 1 مليون برميل ثم عاد إلى الارتفاع وبشكل طفيف ليبلغ اقصاه في العام 2008 حيث وصل إلى 1,7 مليون برميل اما في الوقت الحالي فقد وصل حجم الصادرات من النفط الخام يوميا إلى 5 مليون.

ويتوقع الباحث انه في العام 2025 يصل حجم الانتاج والتصدير إلى 8 مليون برميل يوميا هذا اذا ما أخذ بنظر الاعتبار اتباع المعايير الاتية :

1- اعتماد الخطط الموضوعة من قبل وزارة النفط حيث تكون مطابقة لحجم الانتاج النفطي.

2- تحقق السعات الخزنية والاهتمام بمحطات الضخ الرئيسة والبينية للخط الاستراتيجي، بالإضافة إلى معالجة المشكلات التي تعاني منها منظومات التصدير الشمالية والغربية ،وذلك نتيجة لتآكل اجزاء من هذه المنظومات مما ادى إلى اندثار اجزاء كثيرة منها إلى جانب ضعف كبير في مولدات القدرة الكهربائية الخاصة بها مما يؤدي إلى الاعتماد على الشبكة الوطنية لتوليد الطاقة الكهربائية والتي تمتاز بالتقطع الامر الذي يؤدي إلى فقدان المرونة بهذه المنظومات في تصدير النفط الخام.

3- نصب منظومات مراقبة (كاميرات) للحيلولة دون تعرض انابيب نقل النفط الخام وخاصة في المنطقة الشمالية إلى التجاوز عليها من قبل بعض عصابات التهريب .

4- التوجه حول الاستفادة القصوى من الحقول الحدودية نظرا لقيام بعض الدول المجاورة للعراق باستغلالها.

5- العمل على تطوير التقنيات المستخدمة وادخال احدث الاساليب الانتاجية والاستخراجية الامر الذي يؤدي إلى تطور الصناعة النفطية وكذلك تطوير الكوادر العاملة باعتماد الطرائق الحديثة التي تستخدمها الشركات الاجنبية الرائدة في مجالات النفط ، للاستفادة من الشركات العاملة في هذا القطاع داخل العراق وخارجه

4 -الايرادات غير نفطية

يعاني العراق من اشكالية واسعة وهي عدم استقرار الايرادات فبالرجوع إلى هيكل الايرادات العامة نلحظ ان نسب تمويل الموازنة من المصادر المختلفة تعتمد على درجة التطور الاقتصادي لكل قطاع وهنا تشير إلى ما ورد سابقا بان القطاع النفطي يمثل اعلى الايرادات، وكما اسلفنا سابقا بان انعدام سياسة التنويع للإيرادات ادى إلى ضعف التنسيق والربط بين هذه القطاعات وخطط التنمية وابسط القراءات تشيرنا إلى مساهمة الايرادات الضريبية بنسبة منخفضة جداً، وان هذا الانخفاض ولاسيما في الضرائب المباشرة كان نتيجة لتدهور مساهمة الانشطة الاقتصادية الاساسية وعلى رأسها القطاع الخاص على الرغم من التوجه المعلن لسياسة اقتصاديات السوق.

هنا تشكلت لدينا رؤية بان اعتماد الادارة الضريبية على النظام الضريبي القديم يشكل عبئا على تحصيل الايرادات فنظام التخمين والجباية هو

اسلوب غير مجدً ولا ينفع قياسا بحجم الاقتصاد العراقي، لذا يرى الباحث انه من الضروري اعداد نظام ضريبي قائم على استخدام احدث تكنولوجيا للمعلومات(الاتمتة) الامر الذي يضمن الاستجابة العالية في الاداء لكل التغيرات التي تحدث في الاقتصاد العراقي للسيطرة على ظاهرة الغش والتهرب الضريبي والعزوف الكبير للمكلفين عن تسديد ما بذمتهم من ايرادات، فضلا عن ان هذا النظام بإمكانه القضاء على الفساد المالي والاداري والاعفاءات التي منحت إلى القطاعات الاقتصادية بهدف دعم القطاع الخاص ورفع مستوى الاستثمار في الاقتصاد العراقي الا ان الباحث لاحظ انها لم تؤد أهدافها المرجوة بسبب ضعف البيئة الاستثمارية في العراق والامثلة كثيرة على ذلك

المبحث الثالث

الاستشرافي

يعد موضوع التنويع المالي بالايرادات واحد من المواضيع المهمة جدا كونه يساهم الى حد كبير في احداث رفاهية مالية بالنسبة للاقتصاد ، وعدم اعتماده على مصدر واحد للتمويل ، سعت اغلب الدول المتقدمة الى استخدام نموذج تنويع الموارد لضمان استدامة مشاريعها والوصول الى قمة العطاء وعلى هذا الأساس تم بناء القواعد الاقتصادية لأغلب القطاعات المنتجة في الدول المتقدمة ونلاحظ الان ما وصلت اليه هذه الدول من قدرات وممكنات أضحت تلامس الابداع فيما يخص القطاع المالي ، فجانب الإيرادات منه انتقل استثمار الموارد المالية الى الاستثمار الفكري في الخلق والابداع وتوفير موارد مالية مستدامة .

ان اغلب الدول النامية ذات طبيعة اقتصادية تكون لا قائدة لذلك نلاحظ ان القرار المالي لهذا الدول على الاغلب يكون قرارا ترقيعيا بسبب شح الموارد ، على الرغم من توفر الموارد الاقتصادية لدى هذه الدول ولكثرته الا ان اغلب هذه الموارد غير مستغلة ولا تساهم في تنمية الناتج المحلي الإجمالي الا بقدر قليل وهو تصدير المواد الاولية الخام الى الخارج للحصول على عملات تلك الدول التي تكون مقياسا للتبادل الدولي على مستوى التجارة الخارجية ، وبالرجوع الى الميزان التجاري لأغلب الدول النامية نلاحظ انها تحقق في اغلب الأحيان فوائض مالية الا ان هذه الفوائض لم تأتي بسبب تنويع الإنتاج بل ما تم الإشارة اليه سابقا وهو تحصيل الاقتصاد لمنتج واحد تمتلك هذه الدولة ميزة نسبية وفي بعض الأحيان ميزة مطلقة في انتاجه لذلك نلاحظ ان اغلب الدول هذا الامر ادى إلى تدني الحصيلة من الايرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة ومن ثم انخفاض نسبتها في المساهمة في الايرادات العامة في الموازنة.(21)(ستّار ، 2023،ص: 121-122)

يتوقع الباحث ان تحديث هذا النظام واعادة تنظيم المعدلات الضريبية ،وتوسيع القاعدة يشمل عدد من المكلفين من خلال تطوير طرائق الربط والتحصيل واعداد تشريعات صارمة بمحاربة التهرب الضريبي، وذلك من خلال اعداد استراتيجية وطنية لتعريف الافراد (المكلفين) بأهمية وشرعية الضريبة عن طريق الاعلان التلفزيوني والندوات والمؤتمرات الهادفة بهذا الاتجاه.

الصناعية تركز اهتمامها في الحصول على ذلك المورد (المنتج الاقتصادي) من تلك الدول بأسعار مرة تخضع لقانون العرض والطلب ومرة أخرى تخضع لمتغيرات سياسية تؤثر بصورة كبيرة على قيمة ذلك المنتج السعرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحديدا في 1945 ولجأت الدول المنتصرة لوضع جملة من الشروط التي من شأنها تستعيد تلك الدول مكانتها الاقتصادية واهميتها السياسية على وفق ما تراه مناسبا لها بعد نهاية مؤتمر بريتو وودز تصدرت الولايات المتحدة الامريكية الاقتصاد العالمي لكونها قائدة للاقتصاد ومالكة للعملة الجديدة (الدولار) لكون هذه العملة مصدرا مؤكدا للتبادل بين الدول ومن هنا بدأ التقسيم الاقتصادي لدول العالم حيث سعت اغلب الدول المنتصرة الى تنظيم شؤونها المالية بما يضمن تحقيق الاكتفاء الاقتصادي للمواد وذلك من خلال :

1 – خلق البيئة الصناعية القوية .
2 – انشاء النظم المصرفية الحديثة .
3 – تكوين العلاقات الاقتصادية للشروط التي هي تضعها
هذه الإجراءات كان من شأنها إيجاد نظام اقتصادي جديد هدفه الحصول على الموارد الاقتصادية للدول الخاسرة والدول النامية لضمان نجاح الاقتصاد العالمي وفق التصورات التي تم وضعها

الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي واحد من الاقتصادات التي تتنوع الموارد الاقتصادية فهة يمتلك احتياطيات كبيرة من النفط الخام ويعد المؤسس الأول لمنظمة الأوبك بالإضافة الى امتلاكه موارد طبيعية وارض طبيعية خصبة تحتوي على نهرين الامر الذي يجعل من هذه الموارد قاعدة متينة للوصول الى

التنمية الاقتصادية المثالية الى ان من الملاحظ ان الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من امتلاكه هذه الموارد الا انه ما زال يعاني كثيرا في تحقيق التوازن في اغلب قطاعاته وذلك لجملة من الاسباب:

1 – دخول العراق في معترك الصراعات االعسكرية وخوضه لحروب متعاقبة امتدت لثلاث عقود شهد خلالها تراجع كبيرا في معدل النمو المتحققة لأغلب القطاعات الاقتصادية وذلك لسبب عسكرة المجتمع وتحويل اغلب القوى العاملة في القطاعات الصناعية الى المجهود الحربي الامر الذي عطل الكثير من المشاريع الاقتصادية بالإضافة الى تراجع القطاع الزراعي في سد حاجة السوق من المحاصيل والسلع الغذائية اليومية ، هذه الأمور دفعت واضع الخطة الاقتصادية الى التوجه نحو الخارج للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها الافراد فأغلب السلع الأساسية ابان فترة الحرب كانت مستوردة إضافة الى ذلك شهد الاقتصاد العراقي من خلال فترة الحرب الأولى الممتدة من 1980 – 1988 لتدمير الكثير من المدن نتيجة العمليات المتواصلة إضافة الى خروج معظم الابار النفطية عن الخدمة لنفس السبب أعلاه .

2 – فترة الحرب الثانية وامتدت من العام 1990 وصولا الى العام 2003 تعد هذه المدة الأشد وطأ على الموارد الاقتصادية للاقتصاد العراقي كونها استنزفت خصوبة الأرض نتيجة لشح السلع الأساسية وتعرض الاقتصاد العراقي لعقوبات اممية بموجب قرار مجلس الامن 598 لسنة 1990 والقاضي بوضع العراق تحت الحصار الاقتصادي هذا الامر اشد سلبا على الاقتصاد العراقي حيث ارتفعت أسعار السلع الى مستويات كبيرة جدا وذلك نتيجة لقيام الحكومة بطبع العملة المحلية وبكميات كبيرة وذلك تلبية لحاجة الافراد والسوق من السلع والخدمات .

3 – المدة الأخيرة تمتد من عام 2003 الى وقتنا الحاضر على الرغم من تطور مستوى الدخل بالنسبة للأفراد في هذه المدة الا انها تعتمد مصدر واحد فقط فالحكومة تلجأ الى تصدير النفط الخام للحصول على العملة الصعبة (الدولار) لتلبية افراد الشعب وهي بذلك سلكت نفس السلوك السابق ولم تعتمد الاليات الحديثة في التنويع المالي والوصول الى الاستدامة الحديث

الاستنتاجات

1 – لا يزال الاقتصاد العراقي بعيدا عن تحقيق فكرة التنويع بسب هيمنة الايرادات النفطية كونها تحتل مركز الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمعروف ان الايرادات العامة لدولة تعتمد بصورة اساسية على اسعار الصادرات النفطية وهذا يثبت لنا ان الحكومة العراقية لا تستطيع تنفيذ برنامج التنويع ومن ثم تنعدم فرص القطاعات الاقتصادية الاخرى في الوصول إلى هدف التنويع .

2 - يؤشر على عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعد من العوامل المثبطة لجذب التدفقات الاستثمارية بمختلف انواعها والتي تعد من العناصر الداعمة بشكل كبير لعملية التنويع بشقيه الاقتصادي والمالي الامر الذي إثر سلبا على تنويع الهيكل المالي في الاقتصاد العراقي.

3 - ان التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي أسهمت في انحراف مسار التنمية عن اتجاه المرغوب والتي اثرت بشكل كبير على مجمل الانشطة الاقتصادية الامر الذي إثر كثيرا على ظهور بعض الظواهر وتفاقمها مثل ظاهرتي الفقر والبطالة .

4 - توصل الباحث إلى نتيجة مفادها ان السياسة المالية في العراق كانت سياسة توسعية بامتياز فالرجوع إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي كانت السياسة النقدية اداة بيد السياسة المالية وطغى على تلك الحقبة اسلوب الإنفاق الحكومي الواسع لدعم التوجهات العسكرية الحكومية .

5 - يغلب على الاقتصاد العراقي سمات الاختلالات الهيكلية، حتى بعد تغير السياسي الذي حصل بعد عام 2003،وعلى رغم من الانتقال الاقتصاد العراقي من اقتصاد مخطط يدار من قبل الحكومة بكافة مفاصله إلى اقتصاد حر يعمل وفق الى اليات السوق .

التوصيات

1 - يوصي الباحث بان تكون السياسة المالية في العراق سياسة انفاقية موجهة ليسهم هذا التوجه إلى تحقيق الهدف التنموي الاسمى وهو تحقيق التنويع المالي من خلال ترشيد النفقات باتجاه القطاعات الاستهلاكية وتوجه نحو القطاعات الاستثمارية ذات المردود المؤكد .

2 - يوصي الباحث بإعطاء الاهمية الكبيرة لقطاعات الاقتصادية التي سجلت تراجعها في مستوى ادائها و ذلك بسبب انحسار الدعم والتوجه نحو الاستيراد من الخارج ، والمتمثلة بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والتجارة وقطاع الخدمات.

3 - اعطاء دور كبير لقطاع الخاص في رسم السياسة الاستثمارية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية لبلاد الامر الذي من شانه ان يؤثر في الاقتصاد العراقي نحو هدف التنويع.

4 - استعانة الحكومة في مؤسسات التعليم العالي الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية للاستفادة من خبراتها في معالجة المشاكل التي تؤثر في الاداء الاقتصادي الامر الذي يسهم في ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل في القطاعات الانتاجية والخدمية.

5 - اعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية التي لها دور كبير في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي والمتمثلة (الزراعي والصناعي والسياحي والخدمي) والقطاعات المرتبطة بها وضمان عملها بدون عوائق ليكون لها دور في اعادة بناء البنى التحتية للاقتصاد العراقي.

المصادر

1 – القران الكريم .

2 – سعدي احمد حميد الموسوي ، تقييم أداء محفظة الأسهم وفق مقياس M^2ودورها في اختيار المحفظة الاستثمارية الكفؤة – دراسة تطبيقية تحليلية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية – المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العراق ، العدد الرابع والعشرون ، ص : 60، 2013 .

3 – Http// alpari. Com

4 – عائشة بخالد ، التنويع كأداة لتدنئة المخاطر غير النظامية في حافظة الأوراق المالية دراسة سوق دبي المالي لسنة 2007 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، الجزائر ، 2010 ، ص :79.

5 –حيدر نعمة الفريجي ، اثر التنويع الدولي على مردودية ومخاطر المحفظة الدولية (دراسة تطبيقية) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، العدد السادس عشر ،سنة 2008 ، ص : 77.

6 –المرجع نفسه ، ص : 78 . محمد مطر ، إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص : 130.

7 – د. عدنان حسين الخياط / الدراسات التطبيقية الاستراتيجية – جامعة كربلاء .

8 – عبد الرحمن عبيد جمعة ، حامد صالح علي، تحديد الحجم الامثل للانفاق الحكومي في العراق واثره على النمو الاقتصادي للمدة (2004-2017) ، مجلة دنانير، العدد /21، ص571.

9 – وليام ستانلي جيفونز ، الاقتصاد السياسي ،2014 ،ص : 68 .

10 – الاسكو ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، عمان ،2001 ، ص: 34 .

11 – محمد عبد الله ستار ، رسالة ماجستير في تحقيق التنويع المالي في ظل فلسفة اقتصاد السوق (الاقتصاد العراقي نظرة مستقبلية)، 2023،ص:21-22.

12 – سحر قاسم محمد ، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، البنك المركزي العراقي ، العراق ، 2011 ، ص20.

13 – د. عدنان داوود محمد العذاري ، اثر الاستثمار المباشر في الاقتصاد ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،2018 ،ص :83-84 .

14 – البنك الدولي ، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والاعمار في العراق ، الامم المتحدة، 2003، ص14 .

15 – عاطف لافي مرزوك ، اشكالية التحول الاقتصادي في العراق ، ط1، مركز العراق للدراسات،العراق ،2018،ص: 56.

16 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008، ص20.

17 – محمد عبد الله ستار ، رسالة ماجستير في تحقيق التنويع المالي في ظل فلسفة اقتصاد

السوق (الاقتصاد العراقي نظرة مستقبلية)، 2023،ص :120-121 .

18 – مظهر محمد صالح ، الاستراتيجية المالية للعراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل ، الحوار المتمدن ، بغداد ،2014 ،ص:34.

19 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية ،2008 ،ص: 101 .

20 – محمد عبد الله ستار ، رسالة ماجستير في تحقيق التنويع المالي في ظل فلسفة اقتصاد السوق (الاقتصاد العراقي نظرة مستقبلية)، 2023،ص :121-122.